نفت أي علاقة لناقلتي النفط المتضررتين قبالة سنغافورة بإيران

طهران: الدمار هو الوجهة النهائية للكيان الإسرائيلي

اعتبرت طهران أن ما يرتكبه الكيان الإسرائيلي من جرائم بحق الفلسطينيين لا يمكن أن يعوض عن إخفاقاته الاستراتيجية وأن الوجهة النهائية لإسرائيل هي الدمار، ومن جانب آخر نفت أن يكون أي من الناقلات المتضررة قبالة سواحل سنغافورة تابعة لإيران أو تحمل النفط الخام الإيراني.

وحسب وكالة «مهر» الإيرانية قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني، عبر حسابه على منصة «إكس»: بالنسبة لكيان ليس لديه أي طريق للبقاء سوى اللجوء إلى الجريمة، فإن الدمار هو وجهته النهائية وأقرب وجهة له. وأشار إلى أنه خلال ما يقرب من عشرة أشهر من الهجوم الغاشم للكيان الصهيوني على غزة، استشهد نحو ٨٦٠٠ طالب وأغلق، واستشهد أكثر من ٥٠٠ من أعضاء هيئة التدريس.

وتابع: مع إغلاق المدارس وإيواء اللاجئين في المباني والمدارس التعليمية، لا تزال هذه الأماكن تتعرض لهجمات الجيش الإرهابي التابع للكيان الإسرائيلي كأهداف حرب تحت ذرائع كاذبة، وأردف بالقول: «في الجريمة الأخيرة، تم استهداف مدرسة الفلاح، في الزيتون بمدينة غزة، بقصف هذا الكيان، والذي خلف عشرات الشهداء والجرحى». وقال كنعاني: على قادة كيان الفصل العنصري الإسرائيلي المجرمين ومؤيديهم الغربيين أن يعلموا أن أياً من هذه الأعمال الإجرامية لا يمكن أن يعوض عن إخفاقاتهم الإستراتيجية ضد الشعب الفلسطيني الصابر والمقاوم، وختم قائلاً: «بالنسبة لكيان ليس لديه أي طريق للبقاء سوى اللجوء إلى الدمار، فإن الدمار هو وجهته النهائية والمقصد الأقرب له».

في السياق، اعتبر رئيس معهد الأبحاث التابع لمجلس صيانة الدستور في إيران عباس علي كدخدائي، أن جرائم الكيان الصهيوني في غزة دليل ومثال واضح للإبادة الجماعية الحقيقية، وكتب عبر حسابه على «إكس»: «عدد الشهداء في غزة تجاوز ٣٨٨٤٠ شخصاً، أن الوافد المدمر في غزة يظهر كل أبعاد وعناصر جريمة الإبادة الجماعية، هذه إبادة جماعية حقيقية، بمكننا رؤيتها بأعيننا، هل ما زلتم تحاولون إسكات فرانشيسكو ألبانيز ودوس الحقيقة من خلال التهديد والافتراء والشائعات؟ العالم يراقب».

وتجدر الإشارة إلى أن «فرانشيسكو ألبانيز»، هي مقررة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعنية بالشؤون الفلسطينية.

إيران تنفي أن الناقلات المتضررة قبالة سواحل سنغافورة ليست تابعة لها أو تحمل النفط الخام الإيراني (عن الانترنت)

والتي أعدت تقريراً وثائقياً عن جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني.

من جهة ثانية، أعلنت وزارة النفط الإيرانية في بيان رسمي أنه لم تكن أي من الناقلات المتضررة قبالة سواحل سنغافورة تابعة لإيران أو تحمل النفط الخام الإيراني، جاء ذلك بعد أن اصطدمت ناقلتا نفط على سواحل سنغافورة صباح أول من أمس الجمعة، وسرعان ما تحدثت بعض وسائل الإعلام مثل «رويترز» و«بلومبرغ» والناقلة الأخرى التي اصطدمت بهذه الناقلة العملاقة هي ناقلة سنغافورية.

في سياق منفصل، أعلنت وزارة النقل الكازاخستانية أن إيران وروسيا وكازاخستان وتركمانستان وقعت على خريطة طريق لتطوير الممر الشرقي لممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب (INSTC) للأعوام ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، وجاء في تقرير لوكالة «تاس» الروسية للأنباء: إن تنفيذ هذه الوثيقة سيزيد القدرة التشغيلية للممر إلى ١٥ مليون طن سنوياً بحلول عام ٢٠٢٧ وإلى ٢٠ مليون طن بحلول عام ٢٠٣٠.

وقالت وزارة النقل الكازاخستانية: «إن كازاخستان تخطط لمواصلة مشاركتها النشطة في تطوير الطريق الشرقي لممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب، والذي يتمتع بأعلى قدرة على نمو تدفق البضائع حتى عام ٢٠٣٠»، وتابعت: يعد هذا الممر أكثر طرق النقل أماناً وأقصرها إلى المحيط الهندي، ولذلك، من الضروري البدء بخريطة الطريق الموقعة اليوم في سياق التطوير المتزامن لإمكانات المسار الشرقي لهذا الممر من أراضي كازاخستان وروسيا وتركمانستان وإيران.

وتم التوقيع على الوثيقة في منتدى التجارة والتصدير الأول لممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب في آكتاو بكازاخستان، ويذكر أن ممر «شمال- جنوب»، الذي كان نتاج إرادة وتصميم روسيا وإيران والهند في عام ٢٠٠٠ لإنشاء ممر لنقل البضائع، شهد انضمام عدد من الدول الأخرى إليه خلال السنوات التالية.

وما دفع هذه الدول للانضمام إلى طريق الترانزيت هذا، هو أن الطريق المتداول لإرسال البضائع من الهند إلى مدينة سانت بطرسبورغ الروسية، والذي يمر عبر قناة السويس، يبلغ طوله نحو ١٤٥٠٠ كيلومتر، أما ممر إيران في هذا الطريق فلا يتجاوز ٧٢٠٠ كيلومتر ومن شأنه خفض وقت الترانزيت بنسبة ٤٠ بالمئة والتكاليف بنسبة ٣٠ بالمئة.

وكالات

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان دعت إلى وقف القتل في غزة

ألمانيا: القانون الدولي يفرض حدوداً على أي حرب

أكدت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك أن القانون الدولي يفرض حدوداً على أي حرب، في حين دعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى ضرورة وقف إطلاق النار، وإنهاء العنف والقتل في قطاع غزة.

وحسب موقع «روسيا اليوم»، قالت وزيرة الخارجية الألمانية: «لا يوجد مكان آمن للمدنيين في غزة، هذه الحرب في غزة يجب أن تنتهي»، مضيفة: «حتى الأماكن القليلة المزدحمة تعرضت للقصف بشكل متكرر».

وشددت بيربوك على أن «القانون الإنساني الدولي يفرض حدوداً على أي حرب، وعلى القوات الإسرائيلية واجب حماية السكان المدنيين»، وأكدت أن المدنيين بحاجة ماسة إلى الدعم والأمن، وطالبت وزيرة الخارجية الألمانية جميع من يتحملون المسؤولية في المنطقة وخارجها بتركيز كل طاقاتهم على المفاوضات من أجل وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية.

وأولاً من أمس الجمعة، أكدت محكمة العدل الدولية أعلى هيئة قضائية تابعة للأمم المتحدة أن الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عقود للأراضي الفلسطينية غير قانوني، ويجب أن ينتهي بأسرع وقت، مشددة على أن ممارساته بما فيها تهجير السكان وتوسيع المستوطنات تخالف التزاماته الدولية، وتنتهك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

في المقابل، دعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى ضرورة وقف إطلاق النار، وإنهاء العنف والقتل في قطاع غزة، وأوضح رئيس مكتب المفوضية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أجيث سونجاي، في بيان أورده وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» أمس، أن سكان غزة تعرضوا خلال الأسبوع الماضي لموجة جديدة من الغارات الجوية، بعد أن أمروا بالانتقال إلى مناطق أخرى قيل إنها آمنة ثم تم استهدافها.

وقال: «منذ ١٢ تموز الجاري لقي ٥٠٣ فلسطينيين حتفهم معظمهم في وسط غزة، ووقعت إصابات جماعية يومي ١٣ و١٤ من هذا الشهر في خان يونس، وأعقب ذلك هجمات أخرى في ١٥ و١٦ من الشهر ذاته، استهدفت مدارس تابعة لوكالة أونروا في مخيم النصيرات وسط غزة والمواصي بخان يونس، ما أدى إلى استشهاد ٥٩ مواطنا وإصابة ما لا يقل عن ٧٦ آخرين».

وكالات

مطالبات في اليابان بعدم دعوة إسرائيل للمشاركة بذكرى كارثة هيروشيما وناغازاكي

طالب العديد من اليابانيين وأهالي الناجين من كارثة هيروشيما وناغازاكي ومنظمات حقوقية، بعدم دعوة إسرائيل أو ممثلين عنها للمشاركة في الحفل الذي سيقام في هيروشيما في السادس من آب المقبل.

وحسب موقع «اليوم السابع»، تساءل رئيس الاتحاد الياباني للناجين من القصف ناتسوجي كوميدا، قائلاً: «لماذا ندعو إسرائيل إذا كانت ارتكبت جرائم تشبه الإبادة الجماعية في غزة؟»، وأضاف كومادا: «من المخيب للآمال للغاية أن طلبنا لم يؤخذ بعين الاعتبار»، موضحاً أن المنظمة التي يرأسها كتبت إلى السلطات في هيروشيما بالفعل في حزيران الماضي، مطالبة بضرورة إلغاء دعوة إسرائيل لحضور الحفل.

وفي الثالث عشر من الشهر الجاري، أعلنت اليابان أنها ستقوم بتقييم شامل للاعتراف بدولة فلسطين، مع الأخذ في الاعتبار «تقدم عملية السلام في الشرق الأوسط»، وقالت وزيرة الخارجية اليابانية كاميكاوا يوكو خلال مؤتمر صحفي بالعاصمة طوكيو: إنهم يدعون «حل الدولتين» في الشرق الأوسط.

وأشارت إلى أن بلادها تنظم «هدف الفلسطينيين المتمثل في إقامة دولة مستقلة» وأنها تدعم جهود فلسطين لتحقيق هذا الهدف، وأضافت «فيما يتعلق بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، نريد الاستمرار في معالجة هذه القضية بشكل شامل، مع الأخذ بالاعتبار كيفية دفع عملية السلام».

وكالات

زيلينسكي اتفق مع ترامب على اللقاء لمناقشة حل الأزمة الأوكرانية

واشنطن: موسكو وجدت طرقاً للاستمرار بتطور صناعتها العسكرية متجاوزة العقوبات

أعلن الرئيس الأوكراني المنتهية ولايته فلاديمير زيلينسكي أنه اتفق مع الرئيس الأميركي السابق المرشح الجمهوري للانتخابات الرئاسية دونالد ترامب خلال اتصال هاتفي على الاجتماع شخصياً لمناقشة «سبل حل النزاع الأوكراني»، وذلك مع تزايد التكهنات بشأن مصير الرئيس الأميركي الحالي جو بايدن وإمكانية انسحابه من السباق إلى الرئاسة في الولايات المتحدة وسط تعالي أصوات الديمقراطيين المطالبين بتنحي الأخير.

وكتب زيلينسكي في قناته على «تلغرام»: «اتفقت مع الرئيس ترامب على أن نتأنف خلال لقاء شخصي الخطوات التي يمكن أن تجعل السلام صادقاً ومستمراً»، وأضاف: «لقد هنأته على ترشيحه من الحزب الجمهوري وأدنت الهجوم المروع الذي تعرض له في بنسلفانيا وتمنيت له القوة في المستقبل»، جاء ذلك بعد أن أجرى ترامب أول من أمس الجمعة اتصالاً هاتفياً مع زيلينسكي، وصفه الأول بأنه «جيد للغاية»، وذلك وفق ما نقل الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وكتب ترامب في حسابه على موقع التواصل الاجتماعي الخاص به «تروث سوشل»: بصفتي رئيسكم القادم للولايات المتحدة، سأحقق السلام العالمي وأنهي الحرب التي أودت بحياة الكثير من الأرواح ودمرت عدداً لا يحصى من العائلات البريئة، يمكن لكلا الجانبين (في الصراع الأوكراني) أن يجتمعا ويتفاوضا على اتفاق ينهي العنف، ويمهد الطريق إلى الرخاء».

وقبل ذلك ناشد زيلينسكي ترامب طرح خطته لإنهاء الصراع الأوكراني، وأشار إلى أنه يحتاج إلى فهم إذا ما كانت واشنطن ستتوقف عن دعم كييف بعد نتائج الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة في الخريف، وسبق أن صرح ترامب في أكثر من مناسبة أنه يعتزم التوصل إلى حل سريع للصراع الأوكراني إذا فاز في الانتخابات الرئاسية التي ستجري هذا العام.

وفي المناظرة التلفزيونية التي جرت مع الرئيس الأميركي الحالي في الـ ٢٧ من حزيران الماضي، وعد ترامب بأنه في حالة إعادة انتخابه، سيكون قادراً على إنهاء الصراع قبل توليه منصبه في ٢٠ من كانون الثاني ٢٠٢٥.

وأول من أمس الجمعة، وفي سياق متصل، اعترف وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أن روسيا تمكنت من إيجاد طرق للحفاظ على استمرار عمل مجمعها الصناعي العسكري متجاوزة القيود التي تفرضها الدول الغربية، وقال متحدثاً في المنتدى الأمني السنوي لمعهد «آسن» في واشنطن في معرض حديثه عن العقوبات المفروضة ضد روسيا: «الحقيقة أن الروس وجدوا حلولاً بديلة، ولاسيما في علاقاتهم مع كوريا الشمالية وإيران، وللأسف مع الصين».

وأضاف: «أوجدت روسيا طرقاً للحفاظ على عمل القاعدة الصناعية العسكرية»، ما يسمح باستمرار العملية العسكرية الخاصة، في وقت سابق، اعترف قائد الجيش الإسنوي مارتن هيريم بأن روسيا تجاوزت التوقعات في إنتاج الذخيرة، خلافاً لتصاريح الغرب وحلف شمال الأطلسي «ناتو» التي استنفدت قوات كييف ذخائره.

وذكرت صحيفة «وال ستريت جورنال» الأميركية أن الروبة التي أقلقوتها روسيا في المجالين العسكري والاقتصادي تجاوزت التوقعات الغربية، على العكس من أوكرانيا التي أصبحت أكثر ضعفاً.

وفي وقت سابق، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين خلال محادثة مع رؤساء وكالات أنباء العالمية: إن روسيا ستنتج بنفسها كل ما قد ينقصها بسبب العقوبات الغربية، وتابع: إن هدفه المتمثل في انضمام المتدى الاقتصادات الأربعة الأهم في العالم قد تحقق، وأوضح أن روسيا زادت إنتاج الذخيرة بأكثر من عشرين ضعفاً وتتقدم عدة مراحل على العدو في تكنولوجيا الطيران، وأكد اعتماد روسيا الكامل على أسلحتها وصناعاتها العسكرية ونجاحها التام في تحقيق ذلك، وأنها ليست بحاجة لأن «يمسّ أحد ما يده ويعطيها السلاح».

في الغضون، أعلنت وزارة الدفاع الروسية القضاء على ١٨٩٥ عسكرياً أوكرانياً وإسقاط عشرات المسيرات والصواريخ أطلقتها أوكرانيا، كما جاء في بيان وزارة الدفاع اليومي عن سير العملية العسكرية في أوكرانيا.

جاء ذلك، فيما كشفت الولايات المتحدة تفاصيل سرية حول ترسانتها النووية، إذ أفادت الإدارة الوطنية الأميركية للأمن النووي التابعة لوزارة الطاقة، في تقرير أمس السبت، بأن الترسانة النووية الأميركية تتكون من ٣٧٤٨ رأساً نووياً حتى أيلول ٢٠٢٢.

وأشار التقرير حسب وكالة «سبوتنيك» إلى أنه في الفترة الممتدة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٢٣، تخلصت الولايات المتحدة مما يقرب من ١٢ ألف رأس حربي نووي، وتم سحب ألفين آخرين من الخدمة وينتظرون التخلص منها، في هذا الصدد، أعلن نائب رئيس إدارة الأمن النووي، فرانك روز، أن الولايات المتحدة لم تتخذ قراراً بزيادة ترسانتها النووية، لكنها تدرس هذه القضية بجدية، مضيفاً إنه في الوقت نفسه، ترى الولايات المتحدة أنه من الضروري إجراء اتصالات مع روسيا بشأن الحد من الأسلحة لتقليل المخاطر.

وفي وقت سابق، طلب الرئيس الأميركي جو بايدن ما يقرب من ٢٠ مليار دولار من الكونغرس الأميركي للسنة المالية ٢٠٢٥، لتحديث الأسلحة النووية، كما نص مقترح الميزانية على أن وزارتي الدفاع والطاقة الأميركيتين تواصلان تحديث الثالوث النووي والقيادة والسيطرة والاتصالات النووية والبنية التحتية للأسلحة النووية.

وكالات

روسيا أوجدت طرقاً للحفاظ على عمل القاعدة الصناعية العسكرية (عن الانترنت)

تزايد أعداد الديمقراطيين المطالبين بانسحابه وأنباء عن تعليق حملات التبرع له

بايدن: سأبذل المزيد من الجهد للتركيز على هزيمة ترامب

بينما ارتفع عدد المشرعين الديمقراطيين الذين يطالبون مرشحهم جو بايدن بالانسحاب من السباق الرئاسي إلى ٣٥ مشرعاً، أكد الرئيس الأميركي أنه سيستأنف حملته الانتخابية الأسبوع المقبل.

وفي بيان لفريق حملته الانتخابية، قال بايدن، وفق «سكاي نيوز عربية»: إنه سيبذل المزيد من الجهد للتركيز على كيفية هزيمة منافسه الجمهوري دونالد ترامب، قائلاً: إن الرهانات على فوزه كبيرة، وبصر بايدن على قدرته على هزيمة ترامب في السباق نحو البيت الأبيض، لكنه صرح سابقاً إنه قد ينسحب في إحدى حالتين، إما لحالة طبية، وإما لنتائج الاستطلاعات التي تؤكد انعدام حظوظه بالفوز.

في الأثناء، يكتنف الغموض خيارات الحزب الديمقراطي، الذي يقف على مفترق طرق، إذ أظهر استطلاع أجراه مركز «أب - نورك» لأبحاث الشؤون العامة أن نحو ٦ من كل ١٠ ديمقراطيين يعتقدون أن كامبلا هاريس ستؤدي عملاً جيداً في منصب الرئيس بدلاً من بايدن، لكن المعضلة ليست بمن ينوب عن بايدن بقدر ما يشكله انسحابه الذي لا يملك قراره إلا هو باعتباره الفائز في الانتخابات التمهيدية.

وتتزايد مخاوف الديمقراطيين من تحول بايدن إلى عقبة أمام حسابات مصيرية، فرئيسة مجلس النواب السابقة ناتسي بيلوسي أبلغت صراحة بايدن بأنه قد «يدمر» فرص الديمقراطيين في الفوز بمجلس النواب في تشرين الثاني المقبل إذا استمر في السعي للحصول على فترة ولاية ثانية حسب شبكة «سي إن إن» التلفزيونية الأميركية، في حين نقلت صحيفة «بوليتيكو» أن بيلوسي طالبت بعملية تصويت مفتوحة لاختيار مرشح الحزب التالي إذا تنحى بايدن، أما الرئيس الأسبق باراك أوباما، الذي ما زال يتمتع بتأثير كبير في الحزب، فخرج عن صمت التزمه طويلاً قائلاً: إن على بايدن إعادة النظر في ترشحه.

وذكرت تقارير أميركية في وقت سابق أن الديمقراطيين عولوا على ضغط قد يمارسه كل من أوباما وبيلوسي لإقناع بايدن بأن الوقت قد حان للركون للراحة، بالنظر لكونهما من أشد المقربين منه، هذا وقال ديمقراطيون إن حملات جمع التبرعات لإعادة انتخاب بايدن، أصبحت معلقة، رغم تخطيط الحزب الديمقراطي لتسريع إعلان ترشيح بايدن وتعهده بمواصلة السباق الانتخابي، وأكدت المصادر تأجيل خطط جمع أموال في أوستن ودنفر وكاليفورنيا هذا الأسبوع، مضيفة: إن عدداً من كبار المانحين أوقفوا دعمهم، بهدف دفع بايدن للانسحاب من سباق الرئاسة، ولكن حملة بايدن قالت: إن حملاته لجمع التبرعات ستستمر كما هو مخطط لها.

وقبل ذلك، كشفت مصادر ديمقراطية متعددة مشاركة في حملات جمع تبرعات في الانتخابات الأميركية، أول من أمس الجمعة، أن العديد من حملات جمع التبرعات لإعادة انتخاب الرئيس الأميركي جو بايدن «معلقة» حتى مع تخطيط الحزب الديمقراطي لتسريع إعلان ترشيحه، وتعهده بمواصلة سباق ٢٠٢٤، حسب ما أفادت وكالة «رويترز».

وقالت المصادر: إن بايدن كان يعتزم جمع الأموال في أوستن ودنفر وكاليفورنيا يوم الأربعاء، وأضافت المصادر: إن عدداً من كبار المانحين «يغلقون دفاتر شيكاتهم وسط تساؤلات بشأن ما إذا كان يجب أن يظل بايدن على رأس قائمة الحزب الديمقراطي، مستخدمين نفوذهم المالي كمالية بايدن بالانسحاب من سباق الخاسس من تشرين الثاني، ربما لمصلحة نائبته كامبلا هاريس، لكن في المقابل، قالت حملة بايدن: إن حملاته لجمع التبرعات ستستمر كما هو مخطط لها، وأنها «تتطلع إلى جدول مزدحم لجمع التبرعات»، نافية ما نقلته مصادر «رويترز».

وكالات

الوطن
سوريا أولاً
www.alwatan.sy
الاشتراك السنوي (١٢٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المدير الفني
لارا توما
مدير التحرير
جانبلات شكاي
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
المكاتب في المحافظات
دمشق – المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٠١١-٣٠٥/٢٣٧٤٠
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨
حلب – الجميلية – مقابل صالة معاوية – سنتر الشرق الأوسط – طابق ٥
هاتف: ٠٢١-٢٢٧٧٥٢٦ – ٠٢١-٢٢٧٧٥٢٧
حمص – بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٠٣١-٢٤٥٤٠٢٠ – ٠٣١- فاكس: ٠٣١-٢٤٥٤٠٢١
اللاذقية – شارع المخرب العربي مقابل مبانى اللاذقية بناء اليازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٠٤١-٣٣١٢١٨ – ٠٤١- فاكس: ٠٤١-٣٣١٢١٨
طرطوس – الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل – هاتف: ٠٤٣-٢٢٢٧٤٥٥ – فاكس: ٠٤٣-٢٣١٣٠٩٠

حدث غير مسبوق يعيد النقاش إلى نقطة الصفر

«العدل الدولية» تسقط كل الاتفاقات مع الاحتلال الإسرائيلي ومن ضمنها «أوسلو»

بعد الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بشأن التبعات القانونية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ حدثاً غير مسبوق ويعيد النقاش إلى نقطة الصفر بالنسبة إلى تلك الأراضي.

ورغم أن المحكمة لا تملك أي وسيلة لفرض تطبيق أي من بنوده على الكيان الإسرائيلي، لكن قرارها يحمل قيمة استثنائية تاريخية، ويعيد النقاش إلى نقطة الصفر بالنسبة إلى الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ويسقط كل الاتفاقيات التي حصلت بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل منذ ذلك التاريخ، ولاسيما اتفاق «أوسلو» وما تلاه.

وحسب موقع «المانيتور»، فإنه استناداً إلى هذا الرأي، لم يعد من حق أي سلطة فلسطينية أن تتمسك باتفاقيات «أوسلو» التي تمنح الفلسطينيين ٢٢ بالمئة فقط من أراضي الضفة، ولا باتفاقيات باريس التي تمنح الإسرائيليين الحق في سرقة مياه الفلسطينيين وثرواتهم في الضفة الغربية والقدس وغزة، ولا في الاستحواذ على النفط والغاز الموجودين في أرض الضفة ومياه غزة، لأن الرأي القانوني الدولي لأعلى سلطة قانونية يقضي بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل حرب عام ١٩٦٧.

وللمرة الأولى تستخدم المحكمة الدولية عبارات بهذا الوضوح، فهي تقول في رأيها إن كل التغييرات الطارئة والقسرية التي حصلت منذ عام ١٩٦٧ غير شرعية، وإن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني ويجب أن ينتهي في أسرع وقت ممكن، وأن تتوقف مصادرة الأرض وممتلكات الفلسطينيين وثرواتهم الطبيعية مع دفع تعويضات لضحايا الاحتلال.

وأسقطت المحكمة في الوقت نفسه، المبرر الذي يتمسك به الأميركيون تحت عنوان «مساعي السلام من خلال مفاوضات الحل السلمي الثنائية»، وهو المبرر الذي يستند إلى الوضع الناشئ على الأرض، بمعنى أن كل مستوطنة تقام تصبح حقاً أزلياً، و«الحل السلمي» المتوقف أساساً، يعتمد على نية إسرائيل السماح للفلسطينيين إقامة دولتهم، ورأي المحكمة يقول بهذا الخصوص، إن على المجتمع الدولي أن يرضخ «للحاجة الملحة» لوضع حد لهذا الوجود غير المشروع لإسرائيل عبر إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٥٧ عاماً.

وجاء في رأي المحكمة الدولية الاستشاري أن الأراضي الفلسطينية المحتلة كتلة متماسكة منذ عام ١٩٦٧ تشكل وحدة جغرافية غير قابلة للتجزئة، وإن استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ٦٧ غير قانوني، وإسرائيل ملزمة بإنهاء هذا الوجود في أسرع وقت ممكن، وعليها تفكيك المستوطنات مع الوقف الفوري للأنشطة الاستيطانية الجديدة كافة، وإجلاء جميع المستوطنين من كل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هذا إضافة إلى أن غزة هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي نظراً إلى السيطرة الفعلية لإسرائيل عليها، ما يفرض على إسرائيل التزامات قانونية كقوة احتلال تجاه غزة وفق القانون الدولي، كما جاء في رأي المحكمة الدولية أن على «إسرائيل» دفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة استناداً إلى القوانين الدولية.

وترى المحكمة أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ملزمة بعدم الاعتراف بشرعية هذا الوضع الناشئ عن الوجود غير القانوني لـ«دولة إسرائيل» في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعدم تقديم العون أو المساعدة في الحفاظ على الوضع الناشئ عن استمرار وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن، أن ينظروا في الطرق الدقيقة والإجراءات اللازمة لوضع حد في أسرع وقت ممكن للوجود غير القانوني للقوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأضافت أن الطابع المطول للسياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية يؤدي إلى تفاقم انتهاكها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، نتيجة للسياسات والممارسات الإسرائيلية التي امتدت لعقود من الزمن، فقد حرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير على مدى فترة طويلة، لافتة إلى أن استمرار هذه السياسات والممارسات يؤدي إلى تقويض ممارسة هذا الحق في المستقبل، ولهذه الأسباب ترى المحكمة أن سياسات إسرائيل وممارساتها غير القانونية تنتهك التزام «إسرائيل» باحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

إلى ذلك، ترى المحكمة أن الضم يعني الاستيلاء القسري من جانب السلطة القائمة بالاحتلال على الأرض التي تحتلها، أي إدماجها في أراضي «الدولة» القائمة بالاحتلال أو في جزء منها، إذاً، فالضم يفترض مسبقاً نية «دولة» الاحتلال ممارسة السيطرة الدائمة على الأراضي المحتلة.

أعضاء محكمة العدل الدولية (عن الانترنت)

رأي المحكمة سيكون له تداعيات سياسية كبيرة على الاحتلال

رشح خبراء إسرائيليون في القانون الدولي تعليقاً على الرأي الاستشاري الذي قدمته محكمة العدل الدولية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تكون له تداعيات سياسية كبيرة على إسرائيل.

وأكّد خبراء في القانون الدولي لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، أمس السبت، أن الرأي الاستشاري الذي قدمته محكمة العدل الدولية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي أكدت فيه عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي للقدس والضفة الغربية (الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧)، قد تكون له تداعيات سياسية كبيرة، مضيفين: إن هذا الرأي «قد يؤثر في التعاون الأمني مع إسرائيل وصادرات الأسلحة إليها، ويؤدي إلى توسيع العقوبات ضد الاستيطان».

في هذا السياق، أشارت تمار مغيدور، الخبيرة في القانون الدولي في «الجامعة العبرية»، إلى أن «المحكمة قضت بوجوب عدم اعتراف جميع الدول والأمم المتحدة بالوضع السائد على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعدم المساعدة في الحفاظ على الوضع، قد يشكل مشكلة في سياق التعاون الأمني مع إسرائيل».

بدورها، أشارت الخبيرة في القانون الدولي في جامعة حيفا، شيلي أفيف يني، إلى أن القرار «ستنعكس تداعياته على تجارة الأسلحة الإسرائيلية»، إذ إن «هناك اتفاقيات وقوانين دولية وقوانين تحظر تجارة الأسلحة مع الأطراف التي تنتهك حقوق الإنسان».

وأضاف: «يمكن يني إلى أن «إسرائيل تشهد بالفعل قيوداً من جانب دول مختلفة على تجارة الأسلحة معها، بينما سيؤدي الرأي الجديد بالتأكيد إلى تزايد القيود واعتمادها من جانب دول أخرى».

وكالات

حددت شهرين لعرض أدلة دعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل

ترحيب عربي بالرأي الاستشاري لـ«العدل الدولية»

حددت محكمة العدل الدولية شهري حزيران وتشرين الأول ٢٠٢٥، لسماع أدلة دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل، التي تتهم إسرائيل بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في حربها على قطاع غزة، إلا أن المحكمة لم تنشر هذه المواعيد رسمياً حتى الآن، وفق ما أفادت وسائل إعلام إسرائيلية.

وقالت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» إن المواعيد المحددة من محكمة العدل الدولية أبكر مما كان متوقعاً في إسرائيل، بينما يعمل فريق إسرائيلي في وزارة العدل بقيادة نائب المستشار القانوني للحكومة للقانون الدولي جيل- عاد نوعام، على إعداد حجج إسرائيل في هذه الدعوى.

جاء ذلك، بينما لاقى الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأن التبعات القانونية للاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية ترحيباً عربياً واسعاً، وبدوره ثمّن جمال رشدي المتحدث الرسمي باسم الأمين العام لجامعة الدول العربية عن الأمين العام أحمد أبو الغيط قوله في بيان: إن ممارسات إسرائيل العنصرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لا تحتاج لبيان للتدليل على فظاعتها وخروجها التام على قيم حقوق الإنسان، لكن الحكم دليل دامغ من الناحية القانونية لإسكات كل الحجج الإسرائيلية الفارغة، مؤكداً أن الرأي الاستشاري للمحكمة له وزن قانوني وأخلاقي كبير.

وحسب وسائل إعلام مصرية، شدد أبو الغيط على ما انطوى عليه الرأي الاستشاري من توصيف السياسات الإسرائيلية العنصرية وما ذكره من تبعات خطيرة أخرى لاستمرار الاحتلال وضرورة إنهائه في أقرب الآجال، مشيراً إلى أن وقائع النظر في هذه القضية منذ إحالتها من الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى المحكمة وإلى الرأي العام الماضي كانت ملحمة حقيقية شارك فيها عدد من الدول بمرافعات احترافية.

وفي بيان مماثل، رحبت سلطنة عمان برأي محكمة العدل الدولية، مجددة مطالبتها المجتمع الدولي بتطبيق القرارات والمواثيق الدولية الداعية للإنهاء الفوري للاحتلال الاملاصوح للأراضي المحتلة ووقف الاستيطان ودوامة العنف في الأراضي الفلسطينية، كما جددت موقفها الداعي لمنح الشعب الفلسطيني حقه الثابت في إقامة دولته المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.

وبدوره، حسب موقع «شفق نيوز»، أكد العراق أهمية احترام «الفتوى التاريخية» الصادرة عن المحكمة وقبول العناصر القانونية الواردة فيها وذلك لتعزيز الجهود الرامية إلى إعادة الاستقرار في الأراضي الفلسطينية ومنطقة الشرق الأوسط.

حددت شهرين لعرض أدلة دعوى جنوب إفريقيا ضد إسرائيل

ترحيب عربي بالرأي الاستشاري لـ«العدل الدولية»

البرلمان العربي في بيان له أورده وكالة «وفا»، أكد أن الرأي الذي أصدرته محكمة العدل الدولية انتصار للعدل والحق الفلسطيني قائلاً: إن هذا القرار يأتي في وقت يتعرض فيه الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية لحرب إبادة جماعية وتطهير عرقي وتهجير قسري ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية وإنهاء وجود شعب كامل وعدم قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، الأمر الذي أخرها قرار كنيست كيان الاحتلال برفض إقامة دولة فلسطينية.

ودعا البيان المجتمع الدولي ومجلس الأمن والدول الفاعلة للضغط على كيان الاحتلال الغاشم لإلزامه بتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية وجميع القرارات السابقة، مشدداً على ضرورة محاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات بحق الفلسطينيين وعدم الإفلات من العقاب والوقوف بجانب الحق الفلسطيني وتحقيق العدل للشعب الفلسطيني المناضل على أرضه في تقرير المصير وحق عودة وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

من جانبه، رحّب المؤتمر العربي العام بتوصية محكمة العدل الدولية التي أكدت أن إسرائيل قوة احتلال (في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧)، داعياً الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تبنيها كقرار ملزم لكيان الاحتلال، ويضم المؤتمر العربي العام كلاً من المؤتمر القومي العربي، المؤتمر القومي- الإسلامي، الم